بيان ادانة واستنكار

وقفت مؤسسة محامو العدالة أمام قرار الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة دونالد ترامب الذي صنفت بموجبه مكون يمني أصيل يعد جزء كبير من المجتمع والشعب اليمني وهو مكون أنصار الله عبر إدراج الخارجية الأمريكية له ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية.

وإننا في مؤسسة محامو العدالة نعبر عن إدانتنا الشديدة لهذا الفعل والذي يعتبر تتويج لجرائم العدوان والحرب والحصار وجرائم الإرهاب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تقترف بحق اليمن وشعبه.

الذي تم اعلان وتدشين انطلاق عمليات تنفيذ جرائم العدوان والحصار تلك من عاصمتها واشنطن بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٥م بواجهة إقليمية شكلتها من دول حليفة لها بالمنطقة على راسها السعودية والامارات و اللتان تتوليا قيادة قوات الدول المعتدية المنخرطة بالمشاركة لتنفيذ جرائم مخطط العدوان والحصار بالعمليات العسكرية والحربية من خارج إقليم دولة اليمن , ضمن عمليات تدخل خارجي مسلح بما يسمى (عاصفة الحزم و إعادة الامل) في إطار ما يسمى "التحالف العربي لدعم الشرعية باليمن" وكذلك قيامهم بعمليات عدائية مسلحة من داخل الأراضي اليمنية , التي غزتها واحتلتها بمشاركة مجاميع عناصرها محلية وخارجية التي تشكل الجماعات والتنظيمات الاجرامية الإرهابية المسماة (أنصار الشريعة) و(كتائب الصعاليك) و (داعش) وغيرها من الجماعات والتنظيمات فروع ومشتقات تنظيم ما يسمى القاعدة فرع شبة جزيرة العرب باليمن, الذي تم تصنيفه بشديد الخطورة على الامن والسلم الدوليين بموجب قرارات دوليه منها ما صدر عن مجلس الامن الدولي.

وقد اكدت عدة تقارير دولية منها تقارير خبراء مستقلين بمجلس الامن الدولي تلك المشاركة بينها وبين قوات ما يسمى التحالف العربي بقيادة القوات السعودية والاماراتية التي تمولها وتدعمها لتأتمر بأوامرها.

واننا اذ ندين قرار الإدارة الامريكية السابقة بقرار تصنيفها الباطل الخاطئ هذا لحركة انصار الله فإننا نؤكد انه يأتي في اطار الدعم اللوجستي والغطاء السياسي التي تقوم به الإدارات الامريكية السابقة لدعم الحرب العدوانية على اليمن، وتلك الجرائم الوحشية البربرية الهمجية والإرهابية على اليمن وشعبه. ولمحاولة تبريرها وتمريرها وشرعنتها وكذلك لتضليل المجتمع الدولي وتزييف الوعي المجتمعي الدولي عن حقيقة بشاعتها وشناعتها وقبحها ودوافع واهداف الدول المعتدية التي تباشر تنفيذها والدول التي ورائها وتلك الجماعات والتنظيمات الاجرامية الإرهابية المسلحة. ولمحاولة قلب وعكس الحقائق عبر محاولة

تغييبها ومحوها من الذاكرة الجمعية للمجتمع الدولي شعوب وقيادات اطرافه من دول ومنظمات حكومية ومنها الإدارة الامريكية الجديدة بالأخص التي تعلم من خلال الوثائق والاتفاقات الى ما قبل ست سنوات ان أمريكا وغيرها من الدول كانت تعمل وتشارك باتفاقات ثنائية ووفق قرارات دوليه من مجلس الامن لواجب حمايه وصيانه الامن والسلم الدوليين مع الجمهورية اليمنية ممثله بالجيش اليمني والمؤسسات الأمنية اليمنية لمكافحة ومحاربة تلك الجماعات, والتي لم تثمر جهودها لانعدام الإرادة والجدية لدى قيادات متنفذه في النظام اليمني السابق التي كانت ترعى تلك الجماعات والتنظيمات وتستغلها لخلق الفوضى ولزعزعة الامن والاستقرار لما يخدم مصالحها ومشاريعها الفاسدة غير المشروعة والتي تنفذها بطريقة ارتكاب جرائم الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب, بمشاركة شركاء نافذين من قيادات دول اجنبيه منها دول منخرطة بالعدوان و المنطوية تحت ما يسمى (بالتحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن) والتي تواصل بعدوانها وحربها جرائمها المنظمة عبر الوطنية وللتضليل والتغطية عليهم بتسميه تلك العناصر الاجرامية الفاسدة شركائهم المحليين اليمنيين (بالشرعية) او (حكومة هادي) وغيرها من المسميات وما زالت تحاول هذا الزعم والزيف لسلب المشروعية وتعطيل قيام القيادة والحكومة اليمنية بتمثيل الجمهورية اليمنية ومصالحها ومصالح شعبها في الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص هيئه الأمم المتحدة , والممثلة بالقيادات التي قام الشعب باختيارها وتفويضها وكذلك تزكيتها عن طريق مؤسستها الدستورية عبر مجلس النواب اليمني (البرلمان) الذي منح الثقة للمجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ بصنعاء والذي يلتف الشعب بمعظم افراده من المواطنين والأحزاب والقوى والمكونات معها ويصطف خلفها لست سنوات, لمواصلة معركة الدفاع والصمود والمواجهة والإرادة لمكافحة الإرهاب الاجرامي جماعاته وتنظيماته المسلحة بما يسمى القاعدة في شبه جزيره العرب باليمن وغيرها من التفرعات والمشتقات والمسميات, وبما يصون الامن القومي والاجتماعي ويحمي حياة المواطنين واطفالهم ونساؤهم من خطر الجرائم الوحشية الإرهابية المروعة, وأيضا لواجب صيانة وحماية السلم والامن الدوليين واندفاع الشعب وقيامه بجهود وتضحيات كبيره تمثلت بدفع أبنائه ورجاله لمساندة الجيش اليمني والمؤسسات الأمنية فيما يعرف (باللجان الشعبية) لمواصلة معركتها هذه ولما استشعروا ولمسوه من تقاعس قيادة النظام الفاسد وانقلابهم وغدرهم بالجيش ورجاله في عدة محطات وتسليمهم لكمائن تلك الجماعات لتذبحهم كما كان في م/حضرموت (المكلا) وغيرها والتي كانت تماشيا مع مواقف شركائهم (بالجرائم المنظمة عبر الوطنية) من الجنسيات الاجنبية.

والذي كان ذلك من الفاسدين وشركائهم مواكبة لتنصل المجتمع الدولي عن التزاماته ومسئولياته وواجباته وانقلابه الى النقيض بإعلان الحرب على الجيش اليمني المسنود بالشعب ممثلا (باللجان الشعبية) والاصطفاف والدعم لتلك الجماعات والتنظيمات الإرهابية الاجرامية, نعتقد ان هذه الحقائق لن تغيب عن الإدارة الامريكية الجديدة, كما لن تغيب وتمحى من الذاكرة الجمعية للمجتمع الدولي الذي عبرت عنه اكثر من ثلاثمائة منظمة على مدار العالم في يوم ٢٥ يناير ٢٠٢١م وزخم المظاهرات والحملات من المجتمعات

وشعوب كثير من دول العالم للمطالبة بوقف الحرب على اليمن ورفض قرار الإدارة السابقة الأمريكية بتصنيف (حركة انصار الله) منظمة إرهابية اجنبيه.

لقد كان هذا الرفض العالمي منطلقا من وعي بحقيقة ما تمثله حركة أنصار الله من قيم التعايش والشراكة والتسامح والسلام والحرية والكرامة التي تنتهجها ومبادئ الإنسانية والحضارة التي تلتزمها، وتحمل على عاتقها مسئولية النضال والتضحية لواجب ضمانتها وكفالتها وحمايتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي, حقيقة ساطعة كونها القوة الوطنية اليمنية الفاعلة والرئيسية التي التفت حولها معظم القوى والأحزاب والمكونات للمجتمع اليمني وشعبه واستنهضت وحملت على كاهلها تلك المسئوليات والواجب الدولي لصيانة وحماية الامن والسلم الدوليين وحملت آمال وتطلعات وطموحات الشعب اليمني بالتحرر من التسلط والتبعية والاستقلال والسيادة للبلاد وامتلاك قراره وثرواته وخيراته ومقدراته والقضاء على النظام الفاسد وجرائمه العابرة للحدود.

والتي اكد المجتمع الدولي على حقيقة فساد عناصر النظام السابق من يسمون انفسهم " بالشريعة" في التقرير الاممي الصادر عن فريق الخبراء الدوليين بشأن اليمن، الذي فضح واثبت اخر جرائم غسل الأموال من أولئك الفاسدين من العملاء بما يقارب (نصف مليار دولار) الى حسابات تجار بطرق غير مشروعه ولم تغيب حقيقتهم تلك ما كان في مدة تقارب ست سنوات من الترويج المظلل الزائف بانهم "الشرعية" او "الحكومة الشرعية" المعترف بها دوليا، والتي فضحت الست سنوات الماضية أيضا ان لا علاقة لها بالشعب اليمني ومصالحه، وأن الدور المناط بها في حرب العدوان وجرائمه هو بشغلها مقاعد تمثيل اليمن ومصالحه بالهيئات والمحافل الدولية للمطالبة باستمرار الحرب العدوانية وتبرير جرائم الحرب والإرهاب والحصار على اليمن وقصف شعبه نساءه واطفاله ومنع الغذاء والدواء وتجويعه وافقاره وتسهيل احتلاله من الغزاة الأجانب لسواحله وموانيه وجزره والسيطرة على مياه اليمن الإقليمية والممرات الدولية لتحولها مرتعا لسيطرة الجماعات و التنظيمات الاجرامية الإرهابية ومسرح لعملياتها الاجرامية الإرهابية وبما يهدد الملاحة و التجارة الدولية.

ان النهج والسلوك الذي دأبت عليه الإدارات الامريكية السابقة قد ضرب مصداقية أمريكا بادعائها محاربة الإرهاب ورسخت عقيدة بوعي المجتمع الدولي زيف ادعاءاتها وأثبتت انها توظف تلك الجماعات الإرهابية المسلحة لخدمة تنفيذ مخططاتها ومشاريعها الغير مشروعه وللضغط على الدول وارضاخ شعوبها واخضاعها بالتسليم بإراداتها وقراراتها وذريعة لدخول قواتها وزرع قواعدها وللتدخل في شئونها والذي اثرا سلبا على علاقاتها مع كثير من الدول و التي تعتبر اطراف من المجتمع الدولي، وكذلك نتج عنه كثير من مشاعر الاستياء والعداء والكراهية لها في أوساط مجتمعات وشعوب تلك الدول، الامر الذي معه بات واجبا ولازما على الإدارة الامريكية الجديدة ان تدرك وجوب مراجعتها وتصحيح اخطائها وتصويب

انحرافها بما تقتضيه مصالحها التي تكمن في احترام استقلال الدول وسيادتها واحترام حقوق شعوبها وعدم التدخل في شئونها الداخلية وان تقوم العلاقات بينها وبين بقية الدول والتعامل معها وفق ذلك، وعلى مبدا المصالح المشروعة المشتركة العادلة المتبادلة فيما بينها, ووجوب الكف عن دعم وتوظيف تلك الجماعات والتنظيمات الاجرامية الإرهابية المسلحة والدول التي تمولها وترعاها وتتبنى الأفكار والمعتقدات المتطرفة المنحرفة التكفيرية وبالأخص العقيدة الوهابية التي تشكل الفكر والعقيدة لدول الخليج في شبة الجزيرة العربية, والتي تشكل البيئة الخصبة لصناعتها ونشوئها حتى أصبح خطرها وضررها على أمريكا وكثير من دول العالم اكثر من دول المنطقة وشعوبها.

وإننا في مؤسسة محامو العدالة اذ نؤكد على إدانتنا الشديدة لكل تلك الجرائم العدوانية والانتهاكات والخروقات والاعتداءات على الإنسانية بأعرافها وقوانينها ومواثيقها، والتي شدة جسامتها وحجم اضرارها اشد جسامة وأكبر ضررا من المقترفة بحق دول مجتمعها وشعوبها وافرادها وحقوقهم وحرياتهم وامنهم وسلمهم الدوليين. وإننا اذ نؤكد على الجميع ذلك فإننا ندعو الكافة والملاء بالمجتمع الدولي هيئاته ومنظماته وافراده الى سرعة النهوض بالقيام بواجبات مسئوليات التزاماتهم الوجودية والقانونية الدولية وللدفاع عن حقوق الانسان بكل ما يجب عليهم.

إننا في مؤسسة محامو العدالة نؤكد على التالي: -

١- نؤكد على احترامنا وتقديرنا وثنائنا لحركة (أنصار الله) والجيش اليمني وكافة القوى والأحزاب والمكونات بالمجتمع اليمني وشعبه الصامد واللجان الشعبية الممثلة له والمساندة للجيش والمؤسسات الأمنية ومواصلة معركة القضاء على الارهابيين المجرمين بما يسمى تنظيم القاعدة وفروعها ومشتقاتها من التنظيمات والجماعات المسلحة الاجرامية, ولكونها قد اثبتت بقيامها بتضحياتها تلك حقيقة انها الآلية الحقيقة الفاعلة لتحقيق حماية حياة ودماء واعراض واموال المواطن والمجتمع اليمني والسلم والامن الدوليين من خطر جرائم إرهاب تلك الجماعات والتنظيمات الاجرامية الارهابية الذي يعود درء تلك الأخطاء ومنع وقوع تلك الجرائم بفضل جهود مواصلة معركتها وتضحياتها التي تحملت مسئوليتها وقدمت تضحياتها وبالنيابة عن المجتمع الدولي الذي تغيب وتقاعس وتنصل عن واجبات مسئولياته والتزاماته تجاه كل ذلك ويجب عليه الاعتراف بانه يدين لها بالفضل لذلك العمل الذي تقوم به والامتنان والتقدير والعرفان والثناء.

٢- ندعو المجتمع والشعب اليمني جميع قواه ومكوناته أحزاب ونقابات ومنظمات وأفراد الى مزيد من التلاحم والدعم والمساندة للجيش اليمني واللجان الشعبية والقوى الوطنية الحاملة على عاتقها مسئولية وواجبات مواصلة ثورة الشعب اليمني ضد التسلط والتبعية والهيمنة والفساد والجرائم المنظمة عبر الوطنية والقضاء على المجرمين الارهابين وجماعاتهم وتنظيماتهم

٣- ندعو المجتمع الدولي وبالأخص هيئاته ومنظماته الحكومية وعلى راسها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن من الدول الأعضاء وبالأخص الدول دائمة العضوية للنهوض بمسئوليات وواجبات التزاماتها بالمواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية ومنها الصادرة عن مجلس الامن الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب والآليات الدولية لمحاربة ومكافحة وملاحقة تنظيم القاعدة وفروعها ومشتقاتها وممولیها وداعميها من الدول والجماعات والافراد وما تقتضيه قواعد القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات من الالتزامات التي توجب الدعم والمساندة لليمن ممثله بالجيش اليمني والمؤسسات الأمنية المسنودة باللجان الشعبية الممثلة للشعب اليمني، لمواصلة معركتها بالقضاء على المجرمين الارهابين وجماعاتهم وتنظيماتهم ولدحر قوات الدول التي تشارك تلك العناصر والجماعات الإرهابية القتال وتدعمها وتمولها من جميع الأراضي والمياه والجزر اليمنية وبما يعزز مبدأ الاستقلال والسيادة لدولة طرف في المجتمع الدولي عضو في هيئة الأمم المتحدة وبما يصون ويحمي السلم والأمن الدوليين من الخطر الذي يتهدده وفقا للقرارات والمقررات الدولية السابقة.

٤- كما ندعو المجتمع الدولي ممثلا بهيئة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي باتخاذ التدابير والإجراءات التي تكفل الوقف الفوري للحرب العدوانية على اليمن من دول ما يسمى "التحالف العربي لدعم الشرعية" ،وفك الحصار ووقف الجرائم على شعبها وكذا وملاحقة ومحاسبة ومسائلة كل المجرمين المباشرين والمشتركين والمساهمين والمحرضين وكافة المسئولين عن تلك الجرائم التي اقترفوها بحق دولة الجمهورية اليمنية ومواطنيها شيوخ وأطفال ونساء، ولدعمهم وتمويلهم لجماعات إرهابية متفرعة ومشتقه مما يسمى تنظيم القاعدة ولكافة الجرائم المنظمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ووفقا لما تقتضيه احكام الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة من إجراءات وتدابير والتزامات.

العدل للإنسانية و السلام

صادر من صنعاء

بتاريخ ١فبراير ٢٠٢١م

محامو العدالة

مؤسسة تعنى بالحقوق والحريات